السلطة السياسية وأزمة التحول الديمقراطي

ملخص

من خلال الواقع العملي للسلطة العمومية لأزيد من أربعة عقود من الزمن، من عمر الدولة الوطنية في الوطن العربي الكبير، الغني بتاريخه وثرواته. يتأكد لنا، بكل المعايير أن هناك أزمة حادة، شاملة ومعقد أصبحت واضحة تتحكم في كل عملية إصلاحية جزئية أو كلية، وهي مسألة التحول أو التطور الديمقراطي، رغم أن الحقيقة القائمة تشير أن التحول الديمقراطي أصبح يشكل حتمية تاريخية يفرضها قانون التطور الإنساني كما ضرورات التوافق مع النظام العالمي الجديد.

لذلك، فإن كل المؤشرات والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية تستوجب الإسراع في التغيير المنهجي من الداخل في إطار ما تقتضيه الخصوصيات الوطنية والقومية قبل أن يفرض هذا التغيير من الخارج وبمعايير لا تحمد عقباها.

أ. مخلوف صمود
كلية الحقوق
جامعة أم البواقي
الجزائر

Résumé

La réalité d'une pratique de plus d'une quarantaine du pouvoir au sein de l'état national dans le monde arabe révèle l'existence indiscutable d'une crise aigue qui conditionne toute tentative de réforme partielle ou totale ayant trait à la question démocratique. Mais, à l'évidence, la démocratie est un produit historique engendrée par la loi du progrès de l'humanité est dictée par la nécessaire adéquation avec l'ordre mondial nouveau. C'est pourquoi, les données locales, régionales ou mondiales révèlent l'urgence d'une réforme méthodologique dans la pratique du pouvoir librement consentie dans le cadre des spécificités nationales au risque d'une contrainte extérieure aux conséquences incertaines.

المحور الأول: تشخيص أسباب الأزمة

إن اغلب الشعوب العربية إن لم تكن جميعها قد خاضت حروب التحرير ضد المستعمر حيث حققت الانتصار العظيم بعد أن قدمت قوافل من الشهداء، بفضل ذلك حققت استقلالها واسترجعت سيادتها. إن أعظم هذه الحروب هي حرب التحرير الجزائرية التي صمد شعبها بجميع فئاته ضد أكبر قوة استعمارية في التاريخ الحديث، حيث أذهل جنرالات فرنسا وعجز آليات الحلف الأطلسي إنه الانتصار الذي أشرق له نور استقلال إفريقيا من الاحتلال العسكري، وبفضله تأسست الدولة الوطنية الحديثة، حيث صارت الشعوب العربية والإفريقية تواقة إلى الوحدة والتكتل والمناعة،

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010.

ومن أجل ذلك ناضل الزعماء التاريخيين من أجل تأسيس الدولة القوية ذات الأهداف الاجتماعية، ولتحقيق ذلك جيشوا شعوبهم عاطفيا بالشعارات الوطنية، وهو الخطاب الذي ظل يتردد على ألسن القادة إلى اليوم، غير أن النتيجة بالنهاية تطرح جملة من التساؤلات تشكل الأسباب الحقيقية للأزمة العامة التي سنناقشها على النحو التالي:

أولا:عدالة اجتماعية.

إن الدولة الوطنية المنشودة ذات الأهداف الاجتماعية عجزت عن تحقيق أهدافها الأساسية المختلفة، حيث أصابتها أزمات سياسية وأمنية متعاقبة منذ نشأتها الأمر الذي همش الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية التي هي من واجبات الدولة الوطنية، واتجه النقاش رأسا حول الملفات والقضايا المفتعلة المتواترة ـ الأزمات الأمنية والاقتصادية ـ حيث غيب عن الجزائريين معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن طرح موضوع كهذا لا يرجى منه طائل طالما أن حرية التعبير ناقصة ومشوهة في موضوعها وشكلها، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الحقوق الأخرى خاصة الحقوق النقابية، وفي هذا الصدد فقد أفاد الملتقى الدولي لمحاربة الفقر المنعقد بالجزائر في شهرأكتوبر2006 والمتعلق بنسبة الفقر في الجزائر وما تفعله الحكومات المتعاقبة للتقليص من المعضلة على اعتبار أن النسبة المقدرة ب 7, 5 % المتعلقة بالفقر في الجزائر بعيدة كل البعد عن الحقيقة ولا تعكس الواقع المأساوي الذي يعيشه المواطن في الجزائر العميقة كما اتفق عليه بعض الحقوقيين والسياسيين المتتبعين للموضوع.(3)

إن الأمية التي تفوق نسبتها الخمسون بالمئة والبطالة التي تتراوح نسبتها العشرون بالمئة والإعاقة المتصاعدة والأمراض الوبائية التي اختفت منذ زمن بعيد ثم عادت بسبب تفشي الفقر وهجرة الشباب والكفاءات العلمية وكذلك انتشار الفساد وسوء التسيير الإداري البيروقراطي وغياب المحاسبة ، كل ذلك يقن الشعب أن الدولة ومؤسساتها لم تعد قادرة على حماية المواطن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حملت لجنة حقوق ا لإنسان الحكومات المتعاقبة مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية وعن اتساع دائرة الفقر والتفقير المبرمج المترتب عن تبديد الثروة الوطنية والأموال العمومية وما آلت إليه القدرة الشرائية للمواطن وفي هذا الشأن أكدت الدراسات المنشورة أن الأجر الذي يتقاضه العامل لا يفي بتجديد طاقة الإنتاج لدى العمال فهي زهيدة جدا ناهيك عن تلبية الحاجيات اليومية لعوائلهم، واستنادا لدراسة قام بها خبراء اقتصاديون بناء على طلب النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية ، فإن العامل الذي يتقاضى أجر يقل عن 25 ألف د ج ويعيل أسرة بها خمس أطفال فهو ينتمي إلى عائلة الفقراء .(4)

هذا وتبقى المناطق الريفية بعيدة جدا عن الاهتمام والأرقام المختلفة عن القطاعات الأخرى مخيفة وتؤكد أن الاهتمام بالريف يبقى في آخر المراتب خاصة بالنسبة للتربية والشغل والتمهين وخاصة إذا ما أضفنا الأرقام المقدمة إلى التي المعلن عنها من قبل

السلطات الرسمية وغير الرسمية عن وجود أربعة ملايين شخص دون عمل وكذا لمسرحين من العمل والملايين من المواطنين العاجزين عن العلاج بسبب الفقر والمعوقين والأرامل واليتامى الذين أفرزتهم العشرية السوداء والآلاف المهجرين عن ممتلكاتهم وهم يعيشون أوضاعا مزرية بالمدن ، وهي تجسد المآسي الوطنية.

ثانيا: السبب الثقافي.

ليس من السهل إزالة أو شطب المسخ الثقافي الذي سلط على الشعب الجزائري لمدة تزيد عن قرن وثلثه، وظف الاستعمار الفرنسي خلاله أبشع صور المسخ والتشويه والتزييف للحقائق المادية والمعنوية القائمة عبر التاريخ والأجيال ، بمختلف وسائل الترهيب والترغيب لطمس عناصر الشخصية الوطنية ، إنها بالمعنى الحقيقي إبادة ثقافية وحضارية لمنتوج حضاري ومصادرته وحذفه من التاريخ الإنساني، إن الدولة الاستعمارية الفرنسية ترفض إلى اليوم الاعتراف بجرائمها المادية والمعنوية وإرجاع أرشيف تاريخ الثورة الجزائرية الشعبية وكافة الوثائق التاريخية قبل استعمارها للجزائر ، التي تثبت مستوى تحضر وتعلم الشعب الجزائري الذي بلغ مستواه التعليمي قبل الاستعمار 85 % وهي النسبة التي تبطل المقولة الاستعمارية أن فرنسا جاءت لتنوير الشعب الجزائري وإخراجه من التخلف ،ولما أخرجت مهزومة تركت نسبة الأمية والجهل والتخلف تزيد عن 90 % ، ولولى النهضة العربة الإسلامية التي أحيتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الرائدة والتي بفضلها تقلصت نسبة الأمية لكنا أمام شعب أمي بكامله فقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ استعماره للجزائر على تمزيق الوحدة الوطنية من خلال محاربته للمقومات الأساسية للشخصية الوطنية و الهوية العربية الإسلامية وكذا من خلال محاصرته للغة العربية والعقيدة الإسلامية ، إذ عملت الإدارة الاستعمارية على حرمان الأهالي في المغرب العربي من تعلم اللغة العربية أو حتى التحدث باللغة العربية الدارجة ، حيث ذهب المارشال ليوطي إلى اتخاذ قراره الشهير بمنع البربر من التحدث والتعلم باللغة العربية بل فرض عليهم الفرنسية واللهجة البربرية . (5)

وقد تأكد أن الاستعمار لم يتمكن من تطويع الشعب الجزائري إلا بعد استئصال لغته العربية وعقيدته الإسلامية من حياته اليومية طيلة الاحتلال ، فقد فرض عليه الجهل والأمية والتخلف ، كذلك فرض عليه سياسة فرق تسد حيث فرق وميز بين العرب والبربر وشجع بروز الهوية البربرية للسكان المغرب العربي علي حساب الهوية العربية الإسلامية، مزقت الجزائر كشعب ولغة وهوية إلى ثلاثي خطير، العرب والبربر والأوروبيين، وبعد طرد الأوروبيين بقت اللغة الفرنسية لسان حال الشارع الجزائري ولغة الإدارة الرسمية ولسان حال السلطة السياسية ومؤسسات الدولة الجمهورية ، إن فرنسا ا لاستعمارية مافتئت تستغل ورقة الآمازغية وحرية الأقليات كلما حاول الشعب الجزائري استرجاع هويته ووطنيته التي صنعتها أجيال المغرب العربي الكبير عبر مسيرة أربع عشر قرنا من الحضارة والتقدم، هذه الحقائق أفقدت خطاب الشارع الجزائري بعض أصالته وخصوصيته العربية، فبعد أربع عقود من

عمر الدولة الوطنية، يجد الشعب الجزائري نفسه يتخبط في دائرة التخطيط الاستعماري الذي أثر سلبا على المشروع الوطني ومحاصرة اللغة الوطنية لتحل محلها اللغة الفرنسية باعتبارها غنيمة حرب - كما يرى البعض- على المستوى الرسمي وغير الرسمي إلى جانب التهديد بالتقسيم الذي عجزت عنه خلال العهد البائد وقد أخذ هذا الطرح يتشدد في ظل ضعف الدولة الوطنية وعجزها عن إنجاز المشروع الوطني ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار التعددية السياسية.

إن المطالبة بالهوية الأمازغية في نطاق المغرب العربي وربطه بالنموذج الغربي باسم الديمقراطية ولو بحد السلاح (6) ذلك؛ فإذا كان المشرق العربي يصارع مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتزعمه أمريكا وإسرائيل، فإن المغرب العرب العربي يواجه مشروع المغرب البربري الكبير الذي تدعمه فرنسا والصهيونية العالمية ، وفى إطار صراع الأقوياء على مناطق النفوذ الاقتصادية والثقافية في المغرب العربي وفي إفريقيا ، وتشير بعض الدراسات أن الهوية الأمازيغية هي البديل للهوية العربية الإسلامية ، لفصل المغرب عن المشرق ومحاصرة فكرة وحدة المغرب العربي أو التكتل الاقتصادي (7). وكذلك إضعاف مشروع الدولة الوطنية الموحد للنسيج الاجتماعي وزعزعة الثقة بالديمقراطية الفتية في الجزائر وفي موريتانيا وسائر بلدان المغرب العربي.

ثالثا: السبب السياسي .

المؤكد في كل مواثيق الثورة التحريرية أن الشعب كان مصدر الثورة ووقودها الدائم فقد ضحى بالغالي والنفيس حتى تحقق النصر والاستقلال وغير أن حلمه لما بعد الاستقلال قد تبخر وذهب أدراج الصراع على السلطة السياسية، حيث همش من المشاركة في العملية السياسية وعن صنع القرار السياسي ، فقد انحرفت قيادة الثورة عن جادة الصواب عندما رجحت العسكري على السياسي ، الأمر الذي نتج عنه إبعاد الحركة الوطنية التقليدية بمختلف اتجاهاتها عن العملية السياسية ، فقد أخذت القيادة العسكرية مسؤولية قيادة الحزب والدولة ـ الدولة تقود الحزب والحزب يقود الشعب والعكس غير صحيح ـ بقرارات فوقية ، سلطة عسكرية بعنوان جمهورية ديمقراطية شعبية ، مع ذلك فقد آمن الشعب الجزائري بالمشروع الوطني الذي تبنته الدولة الوطنية في بداية عهد الاستقلال ، على أساس أنها الدولة التي نص عليها بيان أول نوفمبر ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية .(8)

لم تخل مسيرة الدولة الوطنية من إنجازات في مجالات شتى أجهزة حكومية تعليم خدمات عدالة اجتماعية نسبية لكن بعد ثلاث عقود من الزمن بدأت مظاهر الأزمة الوطنية على السلطة والأيديولوجية تتجلى في مظاهر شتى أهمها:احتكار السلطة السياسية من قبل المؤسسة العسكرية ومحاصرة الطبقة السياسية بكل الوسائل والأساليب الأمر الآخر محدودية وتراجع المردود التنموي وتكريس التفاوت الطبقي

واتساع دائرة التهميش السياسي كذلك محاصرة المشروع الوطني العروبى الإسلامي وتهميش التاريخ.(9)

إذا كانت الدولة الوطنية قد سيطرت على معظم أشكال التعبير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي استنادا للشرعية الثورية التاريخية وما حققته من خدمات اتضحت فيما بعد أنها رمزية فإن التحولات التي طرأت في بداية الثمانينيات وما تبعها فقد هزت أركان عرش السلطة وزعزعت استقرار مؤسسات الدولة ومن أهم هذه التحولات : النمو السكاني السريع، الركود الاقتصادي، تهميش للطبقة السياسية الوطنية وتفاقم أزمة الحكم وتناقضاته الداخلية وكذا البطالة والفساد الإداري والمالي، وفي سياق هذه الأحداث تعقدت الأمور وتعددت الأزمات وتبلورت فوق السطح في ثلاث أزمات رئيسية: أزمة المجتمع، أزمة النظام، أزمة الهوية الوطنية.

إن التعبير السياسي عن رفض هذا الوضع الذي آلت إليه الدولة الوطنية في علاقاتها بالمجتمع برزت في المجتمع تساؤلات مهمة؛ منها : دور الدولة في العلاقة بين الدولة والمجتمع ، الحاجة إلى إجماع وطني سياسي جديد يجدد حركية الدولة وعلاقتها بالمجتمع ، في هذا السياق بدأت التيارات السياسية التقليدية والحديثة تتحرك وتنشط خفية أحيانا وجهارا أحينا أخرى. في خضم هذه التجاذبات جاءت انتفاضة الغضب الشعبي بتاريخ 05أكتوبر1988م نموذجا قابلا للتكرار كلما ابتعدت الدولة عن المجتمع وترك الساحة الاجتماعية شاغرة أمام الانتهازيين المتربصين بهيبة الدولة ودورها الاجتماعي، من ذوي التوجهات الليبرالية المتوحشة والبيروقراطية المتحالفة معها.

في سياق هذه التحولات غير المبرمجة تقف السلطة السياسية التي تدير أمور مؤسسات الدولة عابثة بما يدور حولها من تململ اجتماعي وسياسي إذ لجأت كعادتها إلى الإقصاء والتهميش ، لكل ا لأراء والاقتراحات السياسية التي ترى في الواقع السياسي والاجتماعي أنه ناتج عن انسداد يبشر بانفجار لا يمكن السيطرة عليه ، من خلال اتخاذها لقرارات فوقية غير محسوبة النتائج والعواقب، المتمثلة في الانفتاح السياسي الذي جاء بالتعددية السياسية وما ترتب عن ذلك إلى اليوم الهروب إلى الأمام سمة النظام السياسي الجزائري كلما وجد نفسه محاصرا بقضايا مصيرية جوهرية سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية والاجتماعية. (10)

فقد جاءت انتخابات 1990م بنتائج تحمل دلالات قاطعة على إفلاس النظام السياسي وجماعة السلطة الفعلية التي تدير السلطة السياسية باسم الشعب حيث كانت النتيجة كما يعلمها الجميع إلغاء نتائج الانتخابات والتراجع عن الديمقراطية الشعبية والرجوع إلى الشرعية الثورية التاريخية هكذا؛ ما أشبه البارحة باليوم، في نهاية الثمانينيات أزمة مالية أنتجت انفتاح سياسي ثم انسداد سياسي اجتماعي اقتصادي ثم إلغاء الطرف الآخر، اليوم أزمة مالية وانسداد سياسي وتعديل الدستور بهدف احتكار السلطة ولا ندري ماذا يحدث بعد الغد؟ التخمينات والتنبؤات تشير إلى دخول الجزائر

مرحلة السقوط على جميع الجبهات قد يتكرر معها سيناريو 05أكتوبر 1988م .

المحور الثاني: شروط التحول الديمقراطي.

التحول الديمقراطي هو المشاركة العملية الفعلية من قبل الشعب في صنع القرار السياسي وهو الحلم الذي كان يطمح إليه منذ بداية الاستقلال لا أن تتكلم أو تتصرف جماعة باسمه وفي غيابه فهو الخروج من الوصاية السياسية التاريخية التي تمارسها الجماعة باسمه فمن حق جميع الشعوب المتخلفة والمتحضرة أن تمارس هذا الحق في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسات الدولة التي ترعى مصالحه.

إن هذا التغيير في ظل المعطيات الداخلية والدولية ـ الأزمة المالية العالمية والانسداد السياسي ـ يعد أكثر من ضرورة لمصلحة الجزائر ومصلحة جماعة الحكم وقد أثبتت الأيام الحالقات والأزمات السابقة أن الحلول الجزئية لن تجدي نفعا دائما وعاما انطلاقا من هذه الحقائق الميدانية التي وقف عندها كل من رجال السياسة وخبراء الاقتصاد وشاروا بحلول واقعية غير مستحيلة أن يستجيب الضمير الثوري الوطني لجامعة الحكم حتى لا يتكرر الوجه الأليم الذي دفع ثمنه الشعب الجزائري المستضعف المغلوب على أمره حتى لا تتكرر المآسي الوطنية تحت عنوان احتكار السلطة أو الشعور بالتهميش والإقصاء والشرعية التاريخية الثورية، إن عهد الاستقلال الوهمي قد ولى وعهد الاعتماد على الغير في الغذاء والعلم والحماية والوصاية قد ولى وإلى ا لأبد أيضا وقد أثبتت المقاومة اللبنانية ذلك للعالم كما أثبتت الزعامة التاريخية في الوطن العربي فشلها أيضا وإلى الأبد، لذلك المطلوب من جماعة السلطة الفعلية والمعارضة السياسية والمجتمع المدني بكافة أطيافه الارتقاء إلى مستوى المسؤوليات التاريخية إلى مستوى التحدي المرجو من قبل الشعب صانع الاستقلال والانتصار، فعند ذلك فقط نستطيع إنقاذ الجزائر ومن خلال إجماعنا حول منطلقات يكمن فيها الحل وليس في غيرها؛ وهي: مشروع وطني يكمل بيان أول نوفمبر الذي أنجب الانتصار وعطل الاستقلال بالمفهوم الشامل الأمر الآخر إصلاح طبيعة النظام السياسي بما يحدد الصلاحيات والمسؤوليات في إطار نظام رئاسي ديمقراطي مسؤول الأمر الثالث قيام مؤسسات دستورية على مبدأ الفصل مابين السلطات والتداول عليها خلال فترات زمنية محددة الأمر الرابع ترشيد العمل السياسي والارتقاء به إلى مستوى الموضوعية الشريفة الأمر الخامس وهولا يقل أهمية عن الأمور الأخرى والمتمثل في استقلال القضاء والصحافة عن السلطة التنفيذية ونظرا لأهميتها البالغة في العملية الإصلاحية المرجوة سنناقشها بالتفصيل على النحو التالي:

أول: مشروع الإجماع الوطني

المشروع الوطني يتأتى ضمن سياقه الحضاري التاريخي لا غير؛ له مرتكزات وأهداف تبلورت عبر الأحداث التاريخية تشكلت من خلالها الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة العروبة والإسلام والآمازيغية وعلى هذا الأساس نشأت وترعرعت الحركات

السياسية الوطنية الحديثة التي استطاعت استقطاب حولها المجتمع الجزائري بجميع أطيافه لذلك لا يجوز بأي حال من الأحوال إقصائه أو تهميشه، هذا الموروث السياسي التاريخي هو روح الديمقراطية الشعبية وروح الدولة الوطنية الاجتماعية التي نص عليها بيان أول نوفمبر. (11)

إن المساعي المختلفة التي تتأتى تحت مسميات مختلفة مثل الإصلاح والحداثة والعصرنة هي من الناحية النظرية قد تفيد المجتمع الجزائري من حيث التجديد والتطور خاصة بالنسبة للمشروع الوطني غير أنها تأتي من خلفيات أيديولوجية ضيقة تتعارض مع روح الأغلبية أو الإجماع الوطني لذلك فهي تجابه بالرفض واقعيا وعلى هذا الأساس فالمشروع الوطني المطلوب لا يقبل أن يكون نسخة أصلية أو منسوخة من نماذج غيرنا وإنما نابعا من أصالة وتاريخ وهوية وعروبة وانتماء الشعب الجزائري وإسلامه مع غرس وتجسيد وتمجيد انتصاراته وبطولاته عبر التاريخ وهذا لن يتم إلا في إطار مؤتمر وطني للوفاق والمصالحة والتصور الاستراتيجي للمستقبل يشارك فيه القادة الثوريين التاريخيين والقادة العسكريين المشهود لهم بالوطنية والإخلاص ورجال العلم والتاريخ والدين وكافة الحركات السياسية التقليدية والحديثة ومنظمات المجتمع المدني دون إقصاء أو تهميش لأي اعتبار إنه تصور جزائر الألفية الثالثة من أجل الاستقلال الفعلي والتحدي في عصر العولمة والتكتلات السياسية والاقتصادية إن إجماع بهذا الحجم والأهمية يستلزم نوفمبر جديد حتى يحدث أثره المستقبلي ، إنه المشروع الذي يؤمن حق الأجيال القادمة في العزة والكرامة والرفاهية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي في إطار التعددية والتنوع والاختلاف والمنافسة الشريفة والموضوعية والنزاهة في ظل جمهورية ديمقراطية شعبية حقيقية لا يكن كرها للتاريخ ولا للذين صنعوا التاريخ .

ثانيا: تغيير طبيعة النظام السياسي

أصبح من تقاليد النظام السياسي في الجزائر خلال تجربته الطويلة من الممارسة ألا يخضع للتقييم والتقويم فهو بذلك معصوم من الأخطاء والمساءلة فحكوماته لا تسأل عما أنجزت وعما لم تنجز تجيء وتغد و بالكيفية السياسية التي تخدم النظام أو جماعة السلطة الفعلية لا يتأثر النظام ولا يتزعزع له بال صار وكأنه من المسلمات هو الأصلح لكل زمان احتكار الرئيس لسلطات واسعة وتجاوز حدود القواعد الدستورية حيث أجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية حتى الإعلامية لم تسلم من رقابته لذلك ؛ المطلوب أكثر من أي وقت مضى هو الانتقال إلى مرحلة تقييم وتقويم هذا النظام السياسي في طبيعته وفي مستوى أدائه المؤسساتي استجابة لما تقتضيه طبيعة المرحلة داخليا وخارجيا فالنظام السياسي الراشد لا يعن مستوى الأداء الشخصي لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة وإنما الأداء المؤسساتي الخاضع لوسائل فنية موضوعية وإستراتيجية ، لذلك فنظامنا بوسائله وأساليبه وأجهزته وقصور رؤيته فهو يحتضر ولا علاج ينجيه مما هو فيه إلا بالتخلي عنه ، كذلك نتخلى عنه لأنه لم يكن في مستوى عظمة الثورة الجزائرية ، فالثورتان الفرنسية والأمريكية لم تكونا في مستوى الثورة

الجزائرية من العظمة ومع ذلك أنجبتا نظامين عظيمين، لذلك فالنظام وجماعة السلطة الفعلية ـوبكل تواضع ـ أسهمتا بشكل كبير في تقزيم الثورة التحريرية والدولة الوطنية المنشودة والانحراف عن تحقيق أهدافها خاصة لما لجأت الجماعة إلى نقل نماذج جاهزة من الأنظمة المختلفة ، متخلية عن الدولة الوطنية الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر. (12)

إن الجزائر بأهميتها الإستراتيجية والجيوسياسية وبمساحتها الشاسعة وثرواتها المتنوعة تحتاج إلى نظام سياسي قوي بمؤسساته الدستورية وبديمقراطيته الشعبية وبصرامته القانونية وبوسائله الدفاعية التي تبتكرها عبقرية أبنائها من الشباب الجزائري الغيور على وطنه فالوطنية ليس عنوان في بطاقة التعريف الوطنية ؛ إنما هي غيرة الوطن وروحه وأخلاقه ومبادئه وتاريخه ولسانه ومستقبله وتسامحه مع الآخر الذي يخالفه الرأي والمواقف ، وفي هذا السياق لا مانع من أن يتفق الجميع على تأسيس لنظام رئاسي قوي بمؤسساته ومسؤولياته قائم على مبدأ الفصل مابين السلطات يسمح للتداول على السلطة في إطار شفافية موضوعية ونزيهة يمارسها الشعب عن طريق الانتخابات تشرف عليها المعارضة والسلطة سواء ولأن أقصى ما يعطيه المرء المسؤول من العمل المتواصل هي مدة خمسة عشر سنة ولذلك تحدد مدة المسؤولية على جميع المستويات بعهدتين مدة العهدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد حتى نتجنب الاحتكار والملل ويفتح المجال لتشبيب النظام السياسي بصفة مستمرة فمن خلال ذلك نستطيع القضاء على مبررات تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وكذلك الحال بالنسبة لتدخل القوة الاقتصادية .

ثالثا: ترشيد العمل السياسي

لا يختلف العمل السياسي الحزبي في الواقع عن طبيعة الأعمال التي تقوم بها جماعة السلطة السياسية داخل النظام السياسي منذ تأسيسه فهو النظام القائم علي شخصنة سلطة الحكم المجسدة في الزعيم التاريخي الذي ينفرد بالسلطة وقراراتها اعتقادا منه أنه الصواب والوطنية والكفاءة وعلى هذا الأساس يتأتى الولاء والنصرة لشخصه كزعيم هذه الصورة الكاريزمية انعكست بشكل واسع على العمل والواقع السياسي للمعارضة سواء داخل حزب السلطة أو أحزاب المعرضة لذلك فالمؤسس التاريخي للحزب هو الزعيم الروحي للحزب وخلال مسيرته الحزبية يصنع لنفسه شخصنة القيادة والسلطة وبذلك ضمنيا أنهم يرفضون التداول على السلطة بالطرق السلمية الديمقراطية ومن أجل استمرارهم في السلطة يلجؤون إلى الإقصاء والتهميش والترغيب والترهيب. (13)

وهو الأمر الذي لم يسمح بوجود معرضة حقيقية فاعلة تمارس ديمقراطية حقيقية كما أن المشاركة السياسية داخل أحزاب السلطة لم تكن آلياتها تسمح بتعدد واختلاف أرائها ومن خرج عن ذلك يعاقب بالتهميش والإقصاء والمضايقة لذلك فإن المؤسسين التاريخيين للأحزاب السياسية سواء في المعارضة أو في داخل السلطة يكونون قد

تشبعوا بالفكر الزعماتي الذي يؤهلهم باحتكار السلطة العليا داخل التنظيم السياسي ومن جهة أخرى لا يسمح الزعيم لأنصاره بالخروج عن فلسفته وبرنامجه وتوجهاته التي تشكل مرجعية الحزب المطلقة لمختلف نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، لذلك يجب الاهتمام والعمل على إصلاح العمل السياسي الحزبي سواء داخل حزب السلطة أو أحزاب المعارضة لأن العمل السياسي يرتكز أساسا على جملة من المبادئ التي يحترمها ويعمل الجميع على تجسيدها في حياتهم السياسية وفي هذا السياق يقول الزعيم الهندي غاندي " السياسة بلا مبادئ تدمر الإنسان" لذلك فالسياسة الحزبية ليست نفاق أو فن للنفاق والمناورة في الكواليس بل هي مدرسة تكوين سياسي تقوم على المبادئ والأخلاق والفضيلة والتضحية والنبل والشرف ، إنها تربية المواطن وصناعة شخصيته السياسية وهو المواطن الواعي الذي يحيط علما بأمور وشؤون وطنه وشؤون العالم وهو بالضرورة المثقف العضوي الذي يجعل الثقافة لديه نظرا وعملا فهما للعالم وتغييرا له معرفة وسلوكا وهو المثقف الملتزم بأدبيات العصر والذي يعرف قوانين التاريخ وطبيعة الواقع من تطوير وترقية للوطن ، من أجل المحافظة على التوازن فهو يضع يدا مع السلطة والآخر مع الشعب من أجل تجاوز التصادم إلى التوافق ومن الخصام إلى التصالح ومن العداوة إلى الأخوة كل ذلك من أجل الوطن ، من الطبيعي جدا أن يعمل الجميع ويجتهد لخدمة الأفكار السياسية والبرامج السياسية الحزبية وتجسيدها في الحياة العملية ومن الطبيعي أيضا أن ينتظر المجتهد الجزاء والمكافأة التحفيزية لتطعيم الجهد والمنافسة الشريفة لأجل ذلك ؛ وحفاظا على الاستمرارية والتواصل بين الأجيال يستوجب وضع آليات للتداول على السلطة حتى يتساوى المجتهدون والمخلصون والأوفياء من أجل قيادة الحزب والأمة ولن يتم ذلك إلا من خلال آليتين أساسيتين : آلية الانتخاب التعددي وآلية تحديد مدة العهدة الرئاسية بفترتين متتاليتين لا أكثر لتجديد طاقة الحزب وتشبيب السلطة بصفة مستمرة ، إن السياسة الحزبية بهذا المفهوم والمعاني السامية هي مدرسة لصناعة القادة السياسيين الذين يشكلون القدوة لدى المجتمع السياسي.

رابعا: استقلال العدالة والصحافة عن السلطة التنفيذية

يميز الفكر السياسي الحديث بين وظائف عدة للدولة الواحدة وقد تعهد هذا التمييز إلى حد الفصل التام بين تلك الوظائف وذلك منذ القرن الثامن عشر ويعود الفضل في ذلك إلى الفيلسوف " مونتسكيو " الذي صاغ مبدأ الفصل مابين السلطات الأساسية في الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية ثم قال " كل إنسان يمسك بالسلطة يميل إلى إساءة إ استعمالها ولا يتوقف إلا عندما يجد أمامه حدودا ... ولمنع إساءة استعمال السلطة يجب ترتيب الأمور بحيث السلطة توقف السلطة" (14) وبذلك فإن مونتسكيو يرفض كل تركيز للسلطة لأن تركيز السلطة يؤدي إلى تهديد وجود الحرية ذاته وقد ساهمت هذه الأفكار بشكل كبير في تأسيس النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية القائم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة واختصاص كل سلطة بوظيفة معينة ومحددة ولا

يجوز لأي سلطة أن تتجاوز حدود وظيفتها إلى غيرها مما يدخل في اختصاص سلطة أخرى.(15)

لقد ذهب الفكر السياسي الحديث وكذا تجارب الأنظمة السياسية الديموقراطية إن استقلال كل من السلطة القضائية والسلطة الرابعة ـ كما يسميها الفكر السياسي ـ عن السلطة التنفيذية يشكل صماما أكثر فاعلية لحماية الحريات العامة والديموقراطية وإبلاغ صوت الشعب وكشف الفساد والتبذير وجميع أمراض السلطة التنفيذية ، لذلك يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة قائمة بذاتها تعمل تحت سلطة مجلس أعلى للقضاء منتخب بشكل مباشر وسري من قبل رجال المهنة والقانون ويتمتع بكافة الصلاحيات في إطار نظام قانوني للمهنة ولا يتبع إلى السلطة التنفيذية إلا من خلال التنسيق والتشاور ، كذلك الحال بالنسبة للصحافة والإعلام باعتبارها سلطة الشعب ورقابة الشعب ، تعمل تحت إشراف وتوجيه مجلس أعلى للصحافة منتخب كلية من قبل رجال الإعلام والصحافة ويخضع لنظام قانون المهنة .

خاتمـة

لم يكن في يوم من الأيام النظام الجمهوري نظام عناوين أو حبرا على ورق في الدساتير أو في المواثيق السياسية يحفظ في الرفوف أو تزين به مقرات الحكومة ومؤسسات الدولة، بل هو نظام دستوري سياسي ديمقراطي تطبق قواعدها في الحياة العملية كما أنه مشاركة شعبية فاعلة ومؤثرة تعبر عن سيادة شعبية حقيقية في صنع القرار السياسي على مستوى مختلف أجهزة الدولة، بل أكثر من ذلك فهو يتجاوز العملية التقليدية للديموقراطية إلى بناء المؤسسات الدستورية القوية الفاعلة بمصداقيتها، لذلك فإن عملية التحول الديموقراطي هي بالأساس عملية مؤثرة في الحياة السياسية عن طريق المشاركة الشعبية لتأسيس النظام السياسي الراشد بمؤسساته الدستورية وشفافيته وموضوعيته ومسؤوليته.

المراجع

- مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد في إفريقيا ، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة 2005.
- احمد منيسى، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مركز الأهرام، 2004.
- حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي القاهرة ،1998.
- عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا ـ نيباد ـ بين النظرية والتطبيق الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2006 .
- الاستقلال الثاني، نحو مبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2004.
- احمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل مابين 1989 ـ 1999 شركة

دار الأمة للطابعة والنشر الجزائر ط 4، 1999.
- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، تحديات وتحولات دار النهضة العربية القاهرة، 2002.
- أنيس الدغيدي، الحكام العرب كيف وصلوا إلى السلطة ، كنوز للنشر والتوزيع القاهرة، 2005 .
- بوعلام بن حمودة، المواطنة والسلطة ، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر ط 1 ، 2006 .

الدوريات:

مجلة دورية تحت عنوان " سواسية" يصدرها مركز القاهرة لحقوق الإنسان.
- الصحافة العربية تحت الحصار العدد،62، 2005.
- الحكومات العربية تتعمد إفشال منتدى المستقبل، العدد، 66، 2006 .
- منظمات المجتمع المدني تنتزع حقها في مراقبة الانتخابات، العدد، 65، 2005.
- هل يمكن أن يكون الإعلام الحكومي محايدا في انتخابات موجهة، العدد، 64، 2005 .
-مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية" بحث مشترك" المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية القاهرة، 2005 .